

Compte rendu de Lessons in post-war reconstruction. Case studies from Lebanon in the aftermath of the 2006 war

Éric Verdeil

▶ **To cite this version:**

Éric Verdeil. Compte rendu de Lessons in post-war reconstruction. Case studies from Lebanon in the aftermath of the 2006 war. 2011, pp.168-172. halshs-00614935

HAL Id: halshs-00614935
https://shs.hal.science/halshs-00614935

Submitted on 6 Sep 2011

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire **HAL**, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

Howayda Al-Harithy (ed.)
Lessons in Post-War Reconstruction: Case Studies from Lebanon in the Aftermath of the 2006 War
(London; New York: Routledge, 2010). xiv, 218 p. (Planning, History and Environment Series)

دروس تعمير ما بعد الحرب: دراسة حالة من لبنان ما بعد حرب ٢٠٠٦

أريك فرداي(*)
جغرافي فرنسي، المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) – فرنسا.

أولاً: لبنان مختبر مميز لدراسة إعادة التعمير

وَفّرَت السنوات الأخيرة، كما تُهيّئُ السنوات التي تَحُلّ، أمثلة متعددة للتخطيط العمراني لما بعد الكوارث، سواء أكانت زلازل أو تسونامي أو فيضانات، أو حتى دمار النزاعات المسلحة أيضاً. مثلُ وُرَش إعادة التعمير هذه، لحظات استثنائية دائمة، فهي تُسَرّع من وتائر التصوّرات العمرانية، ولكنها تُمثّل محفزات تغييرات هائلة في الأشكال العمرانية والممارسات الاجتماعية أيضاً، عليها في الآن ذاته أن تغيّر طرائق التصرف في التراث. وقد أدت مختلف هذه الوضعيات إلى بروز مدوّنة نصّية تتوسع باستمرار منذ ما بعد الحرب العالمية في سنداي، مروراً بطوكيو التي دمرت سنة ١٩٢٣، وبأورليان الجديدة التي ضربها الإعصار «كاترين»، وفي انتظار سينداي التي غمرها التسونامي الأخير. ويبدو أن موضوع دراسات عمرانية جديداً آخذ بالتشكّل، كما لاحظ ذلك المؤرخ المعمار نزار السيد في مقدمة هذا الكتاب. تجمع هذه الأعمال، في ما صمّمت عليه من تعدد الاختصاصات، بين تاريخ المعمار والعمران والدراسات العمرانية ودراسات الحركات الاجتماعية الجديدة والتحليل السياسي لما بعد الحروب، وللعودة إلى السلم المدنية.

ويحتل لبنان، للأسف، في ما يتعلق بأوضاع ما بعد الحرب، موقعاً متميزاً في هذه الأدبيات. وفيما تمّ تناول إعادة تعمير وسط مدينة بيروت خلال التسعينيات في العديد من الندوات والكتب والمقالات، يتميز هذا الكتاب بتناوله إعادة التعمير التي كان على لبنان أن يخوضها غداة حرب ٢٠٠٦ التي استغلت خلالها إسرائيل عملية حدودية لحزب الله لتشنّ حربَ ثلاثة وثلاثين يوماً، يبدو أنها كانت معدّة منذ زمن مديد. أوقع النزاع، في لبنان، ١٢٠٠ ضحية من المدنيين، والعديد من الجرحى وذوي العاهات، ودمّر

(*) البريد الإلكتروني: eric.verdeil@normalesup.org.

١٢٥,٠٠٠ منزل والكثير من البنى التحتية، وتسبّب في خسائر اقتصادية جسيمة. أما الصواريخ التي أطلقها حزب الله على إسرائيل، فقد أوقعت خسائر لا يستهان بها، بما فيها الموتى، ولكنها لا تقارن بما تكبّده لبنان منها.

تكمن أهمية الكتاب، بدايةً، في توفير معلومات حول سياسات إعادة التعمير، وحول النقاشات التي جرت، وكذلك في جرد أوّلي لمنجزات السنوات الأولى التي تلت هذا الطور الجديد من التدمير الذي كابده السكان اللبنانيون. وعلى حدّ علمنا، يعتبر الكتاب، إلى اليوم، المؤلَّف الوحيد الذي تولّى ذلك. وفي ما عدا ذلك، يُمكّن الكتاب من التفكير في تحولات الأجوبة العمرانية على التدمير الذي تسبّبه الحروب، كما يُمكن، بالمزيد من التوسع، قراءة هذا الكتاب الذي يبتغي تقديم «دروس» على أنه مقاربة نقدية للعمران التقليدي ذي الاتجاه أعلى - أسفل (Top-Down) الكثير التواتر، وخاصة في سياقات كثيرة قليلة الاتصاف بالديمقراطية و/أو مطبوعة بالاستعجال. وقد نتجت صفة النموذجية الممكنة هذه (وهي التي أبرزها منظّرون عمرانيون عديدون، مثل آناينا روي، الأستاذة في جامعة باركلي (Roy, 2009))، خاصة عن الدور الأساس الذي اضطلع به فاعلون «بُدَلاء» للوكالات الحكومية، ولقناعاتهم الحداثية والليبرالية، وفي المقدمة منهم حزب الله الذي صنع من إعادة التعمير هذه تواصلاً لـ «مقاومته» إسرائيل، ولكن للحكومة أيضاً، تلك التي كان يهيمن عليها آنذاك خصومه السياسيون (أحزاب تحالف ١٤ آذار/مارس الذي كان يتزعمه سعد الحريري، ابن رئيس الوزراء المغتال). وعليه، فقد تنحّت المؤسسات الحكومية عن العمليات إلى حدّ بعيد. وعدا عن حزب الله، أظهرت عمليات إعادة التعمير هذه إلى مسرح الفعل فاعلين آخرين انبثقوا من المنظمات غير الحكومية المحلية، أو من المجال الجامعي والمهني المحلي.

وإنها لواحدة من الميزات الخصوصية لهذا الكتاب أن أظهر هذا التنوع، مُوجدًا تمفصلاً بين التحاليل الآكاديمية ذات التباعد والمعاينات الملتزمة. وبالفعل، فبقدر ما كانت الدراسات مهتمة بأحياء ومدن يعاد تعميرها، كانت فصوله الثمانية شهادات على انخراط كاتبيها في عمليات إعادة التعمير على أساس متطوع وتلقائي. وباعتبار أغلبهم عمرانيين ومهندسين معماريين أو مهندسي مناظر يدرّسون في الجامعة الأميركية في بيروت، فقد كوّنوا وحدة إعادة إعمار داخل مؤسستهم، دامجين فيها طلبتهم. وبالتعاون مع السلطات المحلية، ومع السكّان، ولكن، وفي العديد من الحالات، بالتعارض معهم أيضاً، اقترحوا مخطّطات وإجراءات لإعادة إعمار هذه الوحدات. وفي النهاية، فيمَ كانت إعادات الإعمار هذه تجديداً عمرانياً، هل كان التزام المنظمات غير الحكومية والجامعيين والمهنيين هو ما حَوّرَ مسارها؟ لم تخاطر مقدمة الكتاب بإعطاء ملخّص تحليلي (Synthèse)، ولذلك فإننا سنحاول هنا أن نجيب عن هذه الأسئلة، وذلك بالتأكيد أولاً على تنوّع سياقات دراسات الحالات المعروضة ومستوياتها، وهو ما يجعل الإدلاء بإجابة واحدة متعسّراً.

ثانياً: ثلاثة أنواع من الوضعيات

تقدّم دراسات الحالة أنظاراً متقاطعة على ثلاثة أنواع من المواقع. يعالج فصلان، فصل وقّعتاه منى فوّاز، ومنى حرب، وآخر وقّعته هنا علم الدين، **إعادة إعمار حارة حريك** الواقعة في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث تتركز مؤسسات حزب الله، وهو ما

تسبّب لها في تدمير شامل أوقعه القصف الإسرائيلي، وتجسّد في التدمير الكامل بـ ٢٢٠ عمارة كانت تؤوي سكاناً يقدّر عددهم بـ ٣٠,٠٠٠ نسمة تقريباً. فَرَضَ الاتّجاه الذي بكّر بتبنّيه حزب الله نفسه على الفرقاء الآخرين، بما في ذلك بعض أنصاره الذين راودتهم خيارات أخرى، فكان إعادة إعمار على قاعدة إرجاع ما كان مثلاً بمثل. وقد بُرّر هذا الخيار بضرورة السرعة والنجاعة، ومن أجل تفادي الدراسات الطويلة والصعوبات القانونية والعقارية التي كان سيثيرها خيار تخطيط عمراني عميق. كان الأمر يتعلق أيضاً بالحفاظ على ذاكرة الأمكنة وإعادة إسكان الناس على عين المكان في تعارض مع الخيارات التي اتخذتها سوليدير وسط المدينة. وكُلّفَت «وعد» بهذه المهمة، وهي مؤسسة تعمل تحت توجيه «جهاد البناء»، الجمعية ذات الصلة بحزب الله. وقد نجح الحزب في تجنيد «لجنة استشارية» تعمل لفائدة مشروعه، تكوّنت من مهنيين من مختلفة الطوائف. وبعد خمس سنوات من الحرب، تجب الإشارة إلى أنه أعيد بناء أغلب العمارات. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد منى حرب ومنى فواز على حدود هذه المقاربة، مشيرتين إلى كونها أقصت النقاش مع المؤسسات العمومية والمنظمات المهنية وعمادة المهندسين والسكان سواء بسواء. ولم يُستَشَر هؤلاء إلا في ما يهمّ تفاصيل الهندسة الداخلية، فيما استبعدت إمكانيات تحسين الفضاء الجماعي والحدّ من مساوئ الكثافة الفائقة العلو. وأخيراً، أنجزت إعادات الإعمار خارج كل إطار قانوني وإجرائي (رخصة بناء أو مخطّط عام). وظلت المساكن المعاد بناؤها في وضع قانوني قلق، وهو ما يُبقي السكان في تبعية سياسية تجاه حزب الله.

ثاني المواقع التي تمّت دراستها من خلال أنظار هويدا الحارثي وحبيب دبس المتقاطعة، كان **مدينة بنت جبيل** الصغيرة الواقعة في جنوب لبنان، حيث لاقى الجيش الإسرائيلي مقاومة لم يتوقّعها، وشن خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب غارات قصف جوي تدميرية أوقعت على الخصوص خسائر جسيمة بالمركز التاريخي للبلدة. اختار المنتخبون البلديون المنتمون إلى حزب الله في البداية تجديداً على أساس التصفية الكاملة (Table Rase)، مستجيبين في ذلك إلى مطلب جماهيري نادى بالحداثة والوظيفية، فيما أرضوا مصالح المقاولين المكلفين برفع الحطام، والذين كانوا يحصلون على مقابل بحجم الردم، وكذا مصالح السكان الراغبين في الترفيع في مقادير جبر الأضرار التي تدفعها الحكومة (إعادات الإعمار الجزئية تحصل على تعويض أقل قيمة). في هذه الحالة، هَدَفَ تدخّل الأساتذة الجامعيين خاصة إلى الحفاظ على البناءات القديمة التي كان يمكن الاحتفاظ بها، دافعين على الخصوص بحجتين: الحفاظ على ذاكرة الأمكنة لفائدة السكان، والدفاع عن الفكرة القائلة إن التجديدات تمثل طريقة في تمديد عُمر الدمار الذي أحدثه الإسرائيليون. وعبر عمليات تجنيد محلي ووطني لسكان كانوا في البداية أقليين، وإقناع لكوادر حزب الله على المستوى الوطني، تمكّن الأساتذة الجامعيون من تغيير الموقف الرسمي وموقف الممولين الأجانب، القَطَريين في هذه الحالة، وهم الفاعلون الذين لا محيد عنهم في إعادة إعمار جنوب لبنان. على أن مشروع المحافظة هذا اصطدم عملياً بانتظارات قسم كبير من السكان مثّل بالنسبة إليهم قيَمًا خارجية عنهم.

تعتني الفصول الأخيرة الثلاثة بآليات إعادة إعمار ثلاث قرى صغيرة (كانت بلدتا **عيتا الشعب** و**قليلة** في مصب اهتمام

مساهمتين). أقحم متدخلون خارجيون (مجموعة من طلبة الهندسة المعمارية، مهنيون شبان تجمّعوا في جمعية غير حكومية) بوصفهم وسطاء ومُيَسّرين تقنيين لإعادة الإعمار، عارضين على السكان نصائح ومساعدة في سياق افتقاد للكفاءات المحلية وانتهازية المضاربة، كما هو عليه الحال في بنت جبيل. تسبّب رفع الأنقاض والبحث عن التعويضات (وهو الشيء الوحيد الذي تدخّلت الحكومية فيه) في بلبلة توقعات السكان، ودفع إلى تعاظم الخسائر. ولم تَهتمّ هذه التدخلات في الحالتين، إلا في بناء المنازل أو إصلاحها خاصة. وكانت قرية قليلة أيضاً موضوع مشروع تخطيط مشهدي (Paysagisme) ألحّ على البعد الريفي للأمكنة في تعارض مع المنطق العمراني. ولكن يبدو أن هذه التجربة بقيت أكاديمية، فلم يقم الكتاب بتحليل واضح لكيفية تمفصل الاقتراح الأكاديمي مع اقتراح الجمعية المحلية غير الحكومية الأخرى، ومدى تأثير هذين الاقتراحين في المخطّط الذي تم اعتماده.

ثالثاً: المعمار بين النظام الحزبي وتجدّد الثقافات المهنية

تمّت إعادة الإعمار لما بعد عام ٢٠٠٦، على الإجمال، في سياق سياسي مطبوع بتوتر شديد. اكتفت الدولة، وقد هُمّشَت، بتوزيع التعويضات من غير أن تُبديَ إرادة في تنظيم العمليات العمرانية، بل تم تجاوزها من قبل مموّلين أجانب، مثل قطر (أو العديد من المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في مواضع غير التي تمّت دراستها هنا). ولكن انسحاب الفاعل - الدولة هذا لم يترجم بانفتاح أكبر في منطق اتخاذ القرار، إذ تم ملء هذا الفراغ من قبل حزب الله الذي تميزت عمليته بطابعها البالغ التسلّط. ومع ذلك، فإن هذا الحزب بروحه العملية، وبفعل تحرره من أي تحديد أيديولوجي على المستوى العمراني، وفي ظل انعدام عقيدة مخصوصة لديه في ذلك، شجّع على تبني توجهات تهيئة حضرية متنوعة. تمّت إعادة إعمار حارة حريك على خلاف ما كان في وسط مدينة بيروت خلال التسعينيات، من دون العودة إلى عمران السوق، بل على العكس، بفضل كثرة ما منحه الممولون الأجانب، وما دفعه الحزب ذاته (بما في ذلك ما تحصّل عليه عبر قنوات التمويل الخارجي الخاصة به). ولكن في المواقع الأخرى، تركت منطقيات السوق التي غذّتها التطلعات إلى الحداثة المعمارية آثاراً بالغة من غير أن يعترض الحزب عليها.

تمثلت واحدة من أهم آثار انسحاب الدولة هذا، التي ظلت منقوصة التحليل في ما يتعلق باستتباعاتها العمرانية والسياسية كذلك، في تعليق القانون العمراني الاعتيادي الخاص بالتعمير، بل وبالملكية. فقد تمّت العمليات التي شهدتها البلدات والأحياء المعاد بناؤها بالاستناد المرجعي إلى الحال السابقة للأبنية، وهي غالباً من دون طابو (غير مسجلة الحدود)، بل وغير شرعية. ما هي آثار تعليق المعايير القانونية الاعتيادية هذه على حقوق السكان؟[1]. من الأكيد أن القانون العمراني، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى قانون الملكية، بَدَوا على الغالب في لبنان، بفعل منطقيات القرار غير الشفافة والاعتباطية، وكأنهما في خدمة النخبات (Krijinen and Fawaz 2010; Clerc-

(١) شهد لبنان خلال شهر نيسان/أبريل من سنة ٢٠١١ طفرة من البناء غير القانوني تبدو من بعض وجوهها أثراً من آثار الغموض القانوني الذي ساد طوال فترة إعادة الإعمار لما بعد ٢٠٠٦.

(Huybrechts, 2008)، ولكن وضعهما موضع التعليق يؤدي إلى غموض خطير بالنسبة إلى المجموعة أولاً من خلال عمران أقل تنظيماً مما هو عليه بعدُ من السوء، ولكن بالنسبة إلى السكان أيضاً الذين يتهدد الدَّوسُ مصالحهم، وخاصة في القادم من المبادلات العقارية، بل وفي تحولات محيطهم. أقل ما يمكن أن يقال عن هذه الوضعية، في بلد تمثّل فيه العقارات واحداً من مصادر الإثراء وتوظيف الثروات المالية الأساس، إنها مفارقة. أفلا تدعو الضرورة إلى سن قانون تسوية للنزاعات لن يكون هو الأول من نوعه في لبنان؟ أَوَلاً يؤدّي عدم الإقدام على ذلك إلى تعزيز قوة حزب الله «ضامن» الحقوق الوحيد والمدافع الأوحد عنها، ولكن مقابل أية تنازلات من السكان؟

من العسير إذًا أن نرى في إعادات إعمار مدن جنوب لبنان وقراه وحارة حريك تجسيداً لعمران ديمقراطي أو تشاركي، ومع ذلك فإن التحليل الذاتي الذي يسلطه مهندسو وعمرانيو جامعة بيروت الأمريكية على تدخلاتهم يمثل تجسيداً مهماً لحركة عميقة يشهدها لبنان وبلدان أخرى قريبة ثقافياً، وبما يعكس تطوراً في الثقافات العمرانية، وخاصة منها تلك التي يحملها مهنيو التهيئة الحضرية. وبالفعل، فمن الجدير بالملاحظة أن هؤلاء يتخذون موقفاً معارضاً ضد مقاربة الخبراء المركزية، ويطالبون بالاضطلاع بدور الوسطاء بين السكان والسلطات، ويمكن لنظرة تلقى على تاريخ العمران في هذا البلد أن تظهر لنا أن الحال لم تكن تلك على الدوام (Verdeil, 2010). لا يمضي هذا الموقف من غير تداخل بكل تأكيد، ذلك أن النضالية العاملة على حماية التراث المعماري، مثلاً، ليست خالصة النقاء من نخبوية ما، بما يوجب الاحتداد ضد المثقفين من أجل أن يقبلوا بالمحاججات المعارضة لمُثُلهم، ولكن تلك هي الطريقة التي تضمن المطارحات والنقاش. وفي الأخير، ليس على خوض المعركة من أجل تصور آخر للفضاءات العامة، ومن أجل مقاربة تداولية حقاً للمسائل العمرانية في حارة حريك، أن ينسينا السرعة المذهلة التي تمّت بها إعادة إعمار العمارات مادياً، وهو ما جعل العودة إلى نوع من المعتاد العمراني ممكناً. ويمكن لنا أن نتساءل، مع ما في ذلك من المفارقة، إن لم تكن استعادة الحياة الاعتيادية هذه هي التي تسمح، بفضل حركية الإقامة التي عادت لتكون ممكنة، بـ «التصويت بالأرجل» (أي بالانسحاب من البلدية التي يسيطر عليها حزب الله) الذي قد يمثل طريقة أخرى تتوفّر للسكان حتى يعلنوا استياءهم من بعض مظاهر نسق حزب الله السياسيّ المحلّي □

المراجع

Clerc-Huybrechts, Valérie (2008). *Les Quartiers irréguliers de Beyrouth: Une Histoire des enjeux fonciers et urbanistiques dans la banlieue sud*. Beyrouth: Institut Français du Proche-Orient, <http://ifpo.revues.org/63>.

Krijnen, Marieke and Mona Fawaz (2010). «Exception as the Rule: High-End Developments in Neoliberal Beirut.» *Built Environment*: vol. 36, no. 2, pp. 117-131.

Roy, Ananya (2009). «Civic Governmentality: The Politics of Inclusion in Beirut and Mumbai.» *Antipode*: vol. 41, no. 1, pp. 159-179.

Verdeil, Eric (2010). *Beyrouth et ses urbanistes: Une Ville en plans (1946-1975)*. Beyrouth: Presses de l'IFPO.